برنامج عمل "تيار المستقبل" الاقتصادي والاجتماعي والمحاور التي يتضمّنها:

"لأنهُ من مسؤوليّةْ كُلْ من يطمح الى تولّي إدارة الشأن العام أن يَعرُضَ على الناخبين برنامجاً جدياً، وأن يأخذَ على أساسه ثقتهم، وضع "تيار المستقبل" برنامج عملٍ اقتصاديٍ اجتماعي، ينطلقُ من ثوابت أثبتت السنواتُ وكذلك التجرُبَةُ مدى صلابتها. فخصوصيّة لبنان الاقتصادية وميزاتُهُ الكثيرة ليست وليدة اليوم أو وليدة صدفةٍ، بل هي نتيجةُ سنين طويلة من الرؤى السليمةِ والعملِ الدؤوبِ لرجال كبار، لَعِبوا دوراً أساسياً ليكونَ للبنان مكانتَه الاقتصادية المميزة في هذا الشرق وفي العالم.

إن البرنامجَ هو حصيلةُ دراسةٍ متأنيّةٍ وعملٍ دؤوب، وهو يطرحُ حلولاً واقعيةً وعمليةً، حلولاً متكاملةً ومنسجمةً مع نظرتِنا للاقتصاد اللبناني ولكيفيّة ادارة اقتصادِنا الوطني، ويأخذ في الاعتبار التطوراتِ المستجدّةِ على الساحتين العالميةِ والمحلية.

واجه الاقتصاد اللبناني في السنوات الأخيرة صدمات عديدة، كان أعنفُها اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مروراً بظروفٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ قاسيةٍ، وصولاً الى الأزمة المالية العالمية الحالية.

وإذا كانت هذه الأزمات، وغيرِها مما سبقها، قد أضاعت العديد منَ الفرصِ على اللبنانيين واقتصادهم الوطني، حتى قيلَ في لبنان أنه بلد الفرصِ الضائعة، فإن اللبنانيينَ كانوا يثبتونَ بعد كلِّ أزمةٍ أنهم في مستوى التحديات.

وكان الاقتصاد اللبناني يثبتُ، خلالَ كل أزمةْ، مناعةً استثنائيةً ومرونةً عاليةً، وقدرةً حقيقيةً على النهوض والانطلاق من جديد، ما أن تَسْنحْ له فرصةُ الاستقرارِ السياسيّ والأمنيّ.

غير أنه لا يُمكننا الاعتمادْ دائماً على مناعةِ اقتصادنا. كما أن هذه المناعةَ وحدها غير كافيةٍ لتأمينِ مستوى عيشٍ كريمٍ للمواطنِ وإرساءِ الأسسِ السليمةِ لاقتصادٍ عصري ومتطوّر.

والتحدي الأساسيُّ اليومَ يَكْمُنُ في تكبيرِ حجمِ الاقتصاد وخلق فرصِ عملٍ جديدة، اضافةً الى تأمين الحمايةِ الاجتماعيةِ الفعالةِ وتحقيق الإنماءِ المتوازنِ، بهدف تأمينِ حياة أفضل لكلّ اللبنانيين.

هذا الأمرُ حتَّم علينا التفكيرَ بطريقةٍ جديدةٍ وخلاّقةٍ، كما حتَّمَ علينا العملَ بجديّةٍ لإيجاد حلولٍ للمشاكلْ التي تحدُّ من نهضةِ الاقتصاد، ضمن برنامجٍ اقتصاديٍّ اجتماع يٍ شاملٍ ومتكامل.

ويرتكزُ البرنامجُ على الثوابتِ التاليةِ التي يُعيدُ "تيارُ المستقبلِ" التأكيدَ عليها:

يؤكد "تيار المستقبل" تمسُّكَهُ بنظامنا الاقتصادي الحر، الذي كرّسّهُ الدستور، والذي يشجعُ المبادرة الفردية والإبداع، في دولةٍ ديمقراطيّةٍ تقومُ على احترامِ حريّة المعتقدِ والرأي، كما نتمسّكُ بانفتاحنا الاقتصادي والتجاري على العالم.

كما يؤكد على دور الدولةِ العصرية، التي تسهّلُ ولا تعيقُ عملَ القطاعِ الخاص، والتي تحمي حقوقَ المواطنِ وسلامَتهِ وتقدّمُ له الحمايةَ الاجتماعية الفعّالة، وتواكب تطوّر وعمل الأسواق، من خلال التشريعات وأنظمة الرقابة السليمة.

ويؤمن "تيار المستقبل" أن الطاقات البشرية تشكّل ثروة لبنان الأساسية، وهي ميزةٌ فريدةٌ لبلدٍ بحجمِ لبنان، وعلينا الاستثمارُ فيها والاستفادة من خبراتها.

كما يؤمن أن القطاع الخاص الحيوي والمبدعُ يشكّلُ العامودَ الفقريَّ للاقتصادِ اللبناني، وهو المحرّك الأساسيُّ للنموّ اذا ما سنحتْ له الظروفُ لذلك.

إنَّ البرنامجَ الذي نَعْرُضُهُ عليكم اليوم، يتضمّن ثمانيةَ محاورْ:

المحورُ الأول: تحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال:

I.تحسين بيئة ممارسة الأعمال في لبنان.

II. تطوير القطاع الصناعي.

III.تحفيز القطاع الزراعي

IV.تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.

V.احتضان ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المحورُ الثاني: استكمال تطوير وتحديث البنية التَّحتية والمرافق الخدماتية والاجتماعية، بما فيها تطويرُ قطاع الكهرباء.

المحورُ الثالث: تأمين الحماية الاجتماعية العادلة والمستدامة من خلال:

I.تطوير نظام التقديمات الصحية

II. تطوير قطاع التربية والتعليم.

III.الحدُّ من الفقر.

IV.معالجةُ التباينات بين المناطق وتعزيز التنمية الريفيّة

المحور الرابع: المحافظة على ثروة لبنان البيئية

المحور الخامس: تدعيم الاستقرار الماكرو اقتصادي

المحور السادس: تمكين السلطة القضائية مواكبة الدورة الاقتصادية

المحور السابع: صون حقوق المواطن والحريات العامة لتمكين الإبداع وتشجيع الانتاج.

المحور الثامن والأخير: الاستثمار في حيوية الشباب.

ويتوجّه برنامج "تيار المستقبل" الى اللبنانيين واللبنانيات في كل لبنان، في البقاع، والجنوب، وفي الشمال، وجبل لبنان، وفي بيروت.

يتوجّه إليهم، ليؤكدّ لهم اننا سنعمل على احترام حقوقِهِم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في كل خطوةٍ نخطوها نحو بناء الدولة العصرية، وسنعمل على تعزيز دور السلطة القضائية، لصونِ هذه الحقوق الأساسية والسهر على احترام الجميع لحريّاتهم العامة.

برنامجُنا يتوجّه إليهم ليؤكدَ على سياسةٍ ترمي الى تحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال تطوير كافة القطاعات الإنتاجية، سواء التقليدية منها أو الجديدة والواعدة.

وهو يتوجّه الى رجل الأعمال والمستثمر، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأصحاب المهن الحرّة الذين يعانون يومياً من تعدّد الإجراءات وارتفاع

كلفتها، ولهذه الأسباب، سيُحسِّن برنامجُنا بيئة الأعمال في لبنان، إن لجهة المباشرة بالنشاط، أم ممارسته، أو تصفيةِ الأعمال.

وهو يتوجّه الى كافةِ القطاعات الاقتصادية التي تُعاني من صعوبةٍ في تأمين الموارد اللازمة لتطوير عملها، ويُسهّل من إمكانية حصولها على التمويل الذي تحتاجه وسائل انتاجها.

يتوجّه برنامجُنا الى الصناعي الذي يعاني من كلفة إنتاج عالية وإجراءات تصدير مُكلفة ومعقّدة، وصُعوبة في ولوج الأسواق العالمية، وبالتالي سيخفض برنامجُنا كلفة عمل القطاع، ويُحسنْ تنافسيّتهُ، ويُحفزْ صادراتَهُ.

يتوجّه برنامجُنا الى المُزارع الذي يعاني من كلفة انتاج مرتفعة، ووسائل زراعية قديمة، وضُعف الخدمات الداعمة للقطاع، المُزارع الذي يفتقر الى الإرشاد الفعّال والمشوَرَة التقنية. وبالتالي يُخفّض برنامجُنا كلفة الإنتاج الزراعي، ويُعمّم الممارسات الزراعية السليمة، ويُحسّن جودة الانتاج، ويُسهّل وصولَهُ الى الأسواق الدولية.

برنامجُنا يتوجّه أيضاً الى كلِ من يطمح الى رفعِ امكانات لبنان الفعلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي نعتبره قطاعاً واعداً. وبالتالي يُطوّر برنامجُنا البُنية التحتية الداعمة لهذا القطاع، ويوفّر الإطار التشريعي لرعاية نموّه، ويدعو الى تحرير قطاع الاتصالات، وفتح أسواق جديدة لتصدير الخدمات الإلكترونية.

برنامجُنا يؤكد لجميع اللبنانيين أننا سنستكمل تطوير البُنية التحتية والمرافق الخدماتية والاجتماعية، لتأمين رفاهيّتِهِمْ، ولاستقطاب الاستثمارات في القطاعات المُنتِجة وتسهيل عمل القطاع الخاص.

برنامجُنا يطمئن كل من يعاني يومياً من مشاكل قطاع الكهرباء أن تحديث وتطوير هذا القطاع هو أولويّتنا، وأننا حدّدنا الخطوات التي ترمي الى تحسين نوعية الخدمة وتقليص كلفتها من كلٍ من المواطن والاقتصاد والخزينة.

برنامجُنا يؤكد أن لا إنماء اقتصادياً من دون إنماء اجتماعي، وبالتالي يؤكد وجوبَ تأمين الحماية الصحية الى كلِ من يعاني من نظام عناية صحية مشرّت وغير منظّم، لا يغطي كافة شرائح المجتمع، ويكلّف الدولة مبالغ طائلة.

برنامجُنا يهدف الى استكمال تطوير نظام التربية والتعليم، لأننا نرى في مواطنينا ثروة الوطن الحقيقية، التي أتاحت للبنان أن يحتلَّ الموقعْ الذي يستحقُّهُ على الخريطة العالمية.

برنامجنا يطمئن، بشكل خاص، من هم أكثر عوزاً أننا سنعمل على تحسين أوضاعهم المعيشية وإمدادهم بشبكات الأمان الاجتماعية الفعّالة، ليؤمن لهم العيش الكريم.

برنامجنا يؤكد أن الإنماء الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يشمل كل الوطن وجميع اللبنانيين، وأن لا يقتصر على فئة معيّنة أو منطقة معيّنة. وبالتالي، يهدف الى معالجة التباينات بين المناطق وتعزيز التنمية الريفية، عبر تشجيع الاستثمارات الخاصّة فيها، وإطلاق مشاريع تنمية محليّة وبرامج تدخّل سريع في المناطق الأكثر حرماناً.

برنامجنا يهدف الى تأمين حق المواطن في بيئة صحية والمحافظة على ثروة لبنان الطبيعية، ليرجع لبنان أخضراً، أمانة للأجيال القادمة، من خلال الحد من قضم الشواطئ، وانتشار المقالع والكسارات، وإعادة تحريج الغابات التي تضررت جراء

الحرائق المتكررة، والحد من تلوث وتدهور نوعية الهواء والمياه والتمدّد العمراني العشوائي.

برنامجنا يهدف الى المحافظة على الاستقرار الماكرو اقتصادي، كشرط اساسي لتحقيق نمو مستدام واستقرار اجتماعي وسياسي، وتحرير موارد اضافية يمكن استثمارها في المشاريع التنموية الملحّة والمشاريع الاستثمارية الأساسية.

برنامجنا يرتكز الى طاقات الشباب المميزة، ليكونوا شركاء في ازدهار لبنان، بحيث تصبح الهجرة خياراً لمن يرغب باكتساب خبرات جديدة، ولا تعود ضرورة ملحّة لكسب لقمة العيش.

لقد استخلصنا الكثير من الدروس والعِبَر من تجربة السنين السابقة، والتي يهمّنا التأكيد عليها.

لقد أثبتت التجربة أن تعطيل عملية تطوير وتحديث الاقتصاد الوطني أو التأخير في تنفيذها يفوّت علينا العديد من الفرص للنهوض باقتصادنا، ويجعلها لاحقاً أكثر كلفة.

إن عملية تحديث الاقتصاد وتحريره من القيود التي تعيق ازدهاره، لا تنجح، ولا تحقق الأهداف المرجوّة منها، الا اذا كانت متكاملة. إذ أن الاستنسابية لن تأتي بكامل النتائج المرجوة منها.

إن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الناجح هو الذي يخضع باستمرار الى التقييم، وإلى اعادة النظر به بصورة دورية، ليأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة.

إن نجاح أي برنامج اقتصادي اجتماعي في تأمين حياة مزدهرة لجميع اللبنانيين هو رهن الاستقرار السياسي والأمني، كما هو رهن الإرادة السياسية القوية، والتزام اللبنانيين، جميع اللبنانيين، ومشاركتهم بمسؤولية، وبجد وجديّة، في نهضة لبنان الاقتصادية، لتأمين حق اللبنانيين، في كافة المناطق اللبنانية، في فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والإنتاج، والإبداع، والإزدهار".